6. 3. 4 - الاستدلال على أن ما رفضه المحدثون من التقدير فرع على التقدير الذي قبلوه

بعد أن أثبتنا أن التقدير الذي يسيغه المحدثون، ويتّفقون فيه مع القدماء ليس إلا مظهرا من مظاهر الاستلزام المنطقي لأنواع العلاقات التي نفترضها بين العناصر عند تحليل النص اللّغوي، وأنّ التقدير الذي رأيناه ليس إلا وجها من وجوه اقتضاء ثابت (contante) لثابت آخر أو وجها من وجوه اقتضاء متغيّر يرتبط به ارتباطا أحاديّ الجانب، لم يبق لنا إلا أن نستدلّ على أن ما رفضه المحدثون هو من صنف ما قبلوا، وأن رفضهم ذلك كان من باب التحكّم.

أيسر ما نبدأ به الردّ على المعترض على تقدير الضمير المستتر. وقد كان القدماء واعين بأن تقدير الضمير المستتر في الفاعل لم يكن إلا تطبيقا لقاعدة الاستلزام المنطقي ولم يكن أبعد من قياس الغائب على الشاهد.

ويمكن أن نستدل على ذلك بقول الجرجاني أن في الفعل - ضرب - من قولك / زيد - ضرب / ضميرا مستترا يقول:

«فلو كان زيد في قولك: زيد ضرب مرفوعا ب (ضرب) ، وكان (ضرب) فارغا من ذكر يعود إليه لوجب أن يجوز الزيدان ضرب. فلمّا لم يقولوا إلا (ضربا) علمت أن (الزيدان) رفعهما بالابتداء والفاعل هو الألف في (ضربا). فإذا تقرّر هذا من طريق المشاهدة وجب اعتقاده فيما لا يتضح لفظا وهو قولك: زيد ضرب فتقطع بأن زيدا مرفوع بالابتداء وأن في ضرب ضميرا له [1]».

ولابن يعيش كذلك قول قريب منه [2]. ويمكن الرجوع أيضا إلى ما استدلّ به القدماء على تضمن الصفة الواقعة نعتا سببيا ضميرا مستكنا

1 الجرجاني. المقتصد في شرح الإيضاح ج 1 ص 626.

2 ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 76:

«إذا أخبرت عن أنا وهو ضمير منفصل فقلت أنا ضربت وعن أنت في قولك أنت ضربت فكما يعود إلى كلّ واحد منهما ضمير متصل يظهر في اللّفظ له صورة تدركها الحاسّة في الخط كان كذلك في الغائب ولم يظهر له صورة ولا لفظ حملا لما جُهِل أمره على ما علم».